



The social impact of the economic crisis on Egyptian families (a field study of some segments of the middle class in Cairo)

Asmaa Ehsan

Lecturer, Faculty of Education - Ain Shams University

ehsanasmaa@yahoo.com

Article History

Received: 5 August 2023, Revised: 30 August 2023

Accepted: 15 September 2023, Published: 1 October 2023

DOI: 10.21608/JSSA.2024.246525.1570

<https://jssa.journals.ekb.eg/article246525.html>

Volume 24 Issue 8 (2023) Pp.1-26

Abstract:

This study addresses the social impact of the global economic crisis on Egypt and on the Egyptian family

The problem of the study revolved around a main question:

What are the effects of the economic crisis on Egyptian families? Are there strategies followed by Egyptian families to confront high prices?

Therefore, the study aimed to identify the effects of inflation on domestic violence and Egyptian families' strategies to confront high prices.

The study was conducted according to the descriptive approach, including the scientific and methodological steps included in this approach. The interview guide was used as a tool for collecting data on a deliberate sample of thirty families of parents from the age groups (35-50)(50-65). The study took into account the class structure. The educational and professional variables.

It reached many results, the most prominent of which were:

The impact of high prices on Egyptian families, causing a decrease in family livelihood and increasing the burdens imposed on parents, which necessitated the necessity of rationalizing spending and arranging priorities.

-The continuous rise in the prices of food, energy and other materials has led to a significant change in consumption patterns and the management of personal expenses in proportion to this rise.

Families consume specific types of food, such as rice, pasta, legumes, and bread, on an ongoing basis, while trying to provide food regardless of its type, quality, or quantity.

The decline in the ability of families to satisfy their various basic needs was reflected in growing feelings of frustration.

Keywords: Economic crisis, consumption, families.

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة
ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية
(دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

د/ أسماء محمد نبيل إحسان

أستاذ مساعد بكلية التربية – جامعة عين شمس

ehsanasmaa@yahoo.com

الملخص:-

تتناول هذه الدراسة الأثر الاجتماعي للأزمة الاقتصادية العالمية في مصر وفي الأسرة المصرية. وكانت إشكالية الدراسة تدور حول تساؤل رئيسي مؤداه:

ما هي تأثيرات الأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية؟ وهل هناك استراتيجيات متبعة للأسر المصرية في مواجهة غلاء الأسعار؟

لذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثيرات التضخم في العنف الأسري واستراتيجيات الأسر المصرية لمواجهة غلاء الأسعار.

جرت الدراسة وفقاً للمنهج الوصفي بما يشتمل عليه هذا المنهج من خطوات علمية ومنهجية، وقد اتخذت دليل المقابلة بوصفها أداة لجمع البيانات على عينة عمدية قوامها ثلاثون أسرة من الآباء والأمهات من الفئات العمرية (٣٥-٥٠) (٥٠-٦٥)، وقد راعت الدراسة التركيب الطبقي والمتغير التعليمي والمهني.

وتوصلت للعديد من النتائج التي كان من أبرزها:

- أثر الغلاء في الأسر المصرية، فتسبب في انخفاض معيشة الأسرة وزيادة الأعباء المفروضة على الوالدين مما استلزم ضرورة ترشيد الإنفاق وترتيب الأولويات.

- أدى الارتفاع المتواصل في أسعار المواد الغذائية والطاقة وغيرها إلى تغير كبير في أنماط الاستهلاك وغمارة النفقات الشخصية بما يتناسب مع هذا الارتفاع.

- تستهلك الأسر نوعيات محددة من الطعام مثل الأرز والمكرونات والبقوليات والخبز بشكل مستمر مع محاولة توفير الطعام بغض النظر عن نوعه أو جودته أو كميته.

- انعكس تدني قدرة الأسر على إشباع مختلف احتياجاتها الأساسية في تنامي مشاعر الإحباط والذل وعد الأمان وخاصة عند الاعتماد على المساعدات على الآخرين وبالتالي الشعور بعدم الثقة في المستقبل.

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

-
- هناك تأثيرات للأزمة الاقتصادية على الاستقرار الأسري وظهور المشكلات الأسرية وانخفاض درجة التواصل داخل الأسرة والعنف الأسري.
 - إن الخلافات المادية تحتل نصيب الأسد في الخلافات الزوجية مما يؤدي إلى الطلاق.
 - من أهم الآثار الاجتماعية للتضخم هي تعميقه لحدة التمايز الاجتماعي فهناك طبقات تزداد ثراء على ثرائها وهناك طبقات تزداد سوءا على سوء حالها.
 - ترشيد الاستهلاك يهدف إلى رفع الوعي والفهم والمسؤولية لدى الأفراد في استخدام الأسلوب الأمثل في التعامل مع الموارد المتاحة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، الاستهلاك، الأسر .

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

المقدمة:

ما كاد العالم يبدأ الدخول في مرحلة التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية بسبب تفشي فيروس كورونا خلال العامين الماضيين حتى بدأت روسيا تغزو أوكرانيا وأدت الحرب إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز والكهرباء وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات والمواد الغذائية في معظم أنحاء العالم؛ تضخم عالمية لا تزال آخذة في التفاقم ولم يشهد العالم مثيلها منذ عام ٢٠٠٨.

إن تأثير غلاء الأسعار في حياة المواطن النفسية والفكرية يعكس على المكون الشخصي (ذاته وتوجهاته وأفكاره وقناعاته واستشرافه للمستقبل والنسق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد بكل تفاصيله، وتصبح العلاقة القائمة بين ارتفاع الأسعار والأبعاد الفكرية والنفسية الناتجة عنها جسراً ممتداً يعمل على إرباك المواطن وتغيير أولوياته وخلق الفجوة في أدائه وتشتيت أفكاره. (العويس، ٢٠٢٣: ١٤)

موضوع الدراسة:

لقد ارتفع التضخم العالمي إلى أكثر من ٦٠٪ في فبراير ٢٠٢٢ وهو أعلى مستوى له منذ عام ٢٠٠٨، وقد كشفت دراسة حديثة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في نوفمبر ٢٠٢٢ عن أن ٦٥,٨٪ من الأسر المصرية تأثر نمط إنفاقها على السلع الغذائية وغير الغذائية نتيجة للأزمة الاقتصادية التي تعاني منها مصر بسبب الحرب الروسية الأوكرانية وانخفاض استهلاك نحو ٧٤٪ من الأسر من السلع الغذائية كما أظهرت الدراسة أن ٨٥٪ من الأسر تغير نمط شرائها من السلع فأصبحوا يقومون بشراء ما (<https://www.capmas.gov.eg>) يحتاجونه لمدة أسبوع فقط مقارنة بنمط استهلاكهم قبل الأزمة.

فقد أدى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء الناجم عن الغزو الروسي لأوكرانيا إلى زيادة التضخم، فمن أهم المخاطر التي صعّدت تصنيفات هذا العام (التضخم والركود المحتمل في عام ٢٠٢٣). (Guénette, (Wheele, Kenworthy, 2022)

وكل هذه الأرقام تدل على أن الطبقة الوسطى في مصر تعاني أزمة غير مسبوقه، وهناك ضرورة ملحة في ظل الغلاء العالمي الفاحش وتزايد الحاجات إلى وجوب الحفاظ على الطبقة المتوسطة حتى لا تتآكل تدريجياً نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة.

وقد اهتمت الباحثة بمدى تأثير التضخم على الأسرة والتغيرات التي طرأت عليها، وخاصة الطبقة الوسطى وعلى أعضائها جراء هذه المشكلة.

مشكلة الدراسة:

يشير تقرير المخاطر العالمية السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في يناير ٢٠٢٣، أنه مع بداية عام ٢٠٢٣ يواجه العالم مجموعة من المخاطر التي تشعر بأنها جديدة تماماً ومألوفة بشكل مخيف والتضخم وتكلفة المعيشة والأزمات والحروب التجارية وحقبة جديدة من النمو المنخفض والعالمية المنخفضة الاستثمار وتراجع العولمة. (McLennan and Zurich Group, 2023, P2).

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

تلك المخاطر القديمة تم تعزيزها؛ نتيجة عدد من المخاطر الجديدة التي بدأت تظهر منذ سنوات قليلة مثل (المواجهات المسلحة والحروب والمستويات العالية من الديون وتراجع مستويات التنمية البشرية والضغط المتزايد للتغيرات المناخية، كل هذه المخاطر بدأت في التقارب لتشكل عقداً فريداً قادمًا من المحتمل أن تسيطر عليه الاضطرابات وتنامي عدم اليقين). (Barometer,2023).

ويعتبر (ارتفاع تكلفة المعيشة) من المخاطر العالمية التي سوف يواجهها قطاع كبير من سكان العالم خلال العامين المقبلين وستبلغ ذروتها على المدى القريب، ويشير تقرير المخاطر العالمية السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في يناير، ٢٠٢٣، أنه مع بداية عام ٢٠٢٣ يواجه العالم مجموعة من المخاطر التي تبدو جديدة مثل: (التضخم وأزمات تكلفة المعيشة والحروب التجارية وخروج رأس المال من الأسواق الناشئة والاضطرابات الاجتماعية المنتشرة في بعض مناطق العالم) (أبو دوح، ٢٠٢٣: ص ١-٢). فكيف يرى المواطنون أوضاعهم الاقتصادية ورؤيتهم لمستقبل تلك الأوضاع، وإلى أين تسير الأمور وكيف تدار وكيف يتم التعامل مع الأزمة؟

كما أن طوفان التضخم قد اجتاح الفئات الفقيرة بشكل كبير وشوه ملامح الطبقة الوسطى، ووفق تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بلغ نسبة التضخم السنوي ٣٣,٧٪.

وتتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسرة المصرية وخصوصًا على شرائح الطبقة الوسطى، فللأزمة الاقتصادية تأثير كبير على النواحي النفسية والاجتماعية والفكرية على الأسرة المصرية، ونظرًا لأهمية الموضوع تم اختيار مشكلة هذا البحث لمدى خطورتها؛ ولأنها تمس معظم الطبقات الاجتماعية في المجتمع فهي الشغل الشاغل للمواطن المصري ومعاناته الشديدة في الوقت الحاضر وخاصة لدى أفراد الطبقة الوسطى كذلك فهناك خطورة من تآكل الطبقة الوسطى التي تأثرت كثيرًا من أزمة التضخم العالية وارتفاع البطالة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على تأثيرات الأزمة الاقتصادية على الأسر المصرية (الشرائح الوسطى ويندرج تحته عددًا من الأهداف الفرعية:

- ١- التعرف على تأثيرات الأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية
- ٢- الكشف عن استراتيجيات الأسر المصرية لمواجهة غلاء الأسعار.
- ٣- وصف تأثيرات التضخم في العنف الأسري.

تساؤلات الدراسة:

- ١- ما تأثيرات الأزمة الاقتصادية على الأسر المصرية؟
- ٢- ما العلاقة بين التضخم والعنف الأسري؟
- ٣- هل هناك استراتيجيات متبعة للأسر المصرية في مواجهة غلاء الأسعار؟

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

الأهمية النظرية:

نجد أن هناك ارتفاعاً في معدلات التضخم والفقر في مصر، الأمر الذي يستدعي ضرورة التصدي لهذا الموضوع بالبحث والدراسة، وفتح مجالات بحثية للعديد من الدراسات والبحوث الخاصة بمشكلات الأسرة أمام باحثي علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، بالإضافة إلى قلة الدراسات التي تناولت أثر الغلاء في النواحي الاجتماعية للأسرة المصرية.

الأهمية التطبيقية:

استناداً على إدراكنا لطبيعة المشكلة (الأزمة الاقتصادية) وأبعاد انتشارها في المجتمع؛ فإن ذلك يفرض علينا ضرورة دراستها للتعرف على طبيعتها وخصائصها، بهدف رسم السياسات والبرامج والإجراءات الاجتماعية، حيث إن موضوع انعكاسات الأزمات الاقتصادية على الأسرة مؤشر مهم للتعرف على مدى تماسك الأسرة التي هي نواة المجتمع ومدى ترابطه، وقد تسهم هذه الدراسة في اقتراح بعض الآليات؛ لتجاوز مشكلة التكيف مع الأزمات وكذلك من خلال ما سيتم التوصل إليه من توصيات.

الإطار النظري للدراسة:

التفاعلية الرمزية:

تذهب التفاعلية الرمزية إلى أن ظواهر المجتمع ليس لها وجود خارج نطاق وعي الأفراد أو مداركهم، وترى التفاعلية الرمزية أن المجتمع نسق متفاعل ولا يمكن أن يوجد شيء في المجتمع خارج إطار التفاعل، أي أن المجتمع كيان متحدد باستمرار بين كل لحظة وأخرى. ويرى (بلومر) أن المشكلات الاجتماعية يتم الإشارة إليها غالباً على اعتبار أنها نتاج للتعريف الجمعي الذي يظهر من خلال عملية التفاعل الاجتماعي أكثر مما ينظر إليها على اعتبار أنها نتيجة حتمية لظروف موضوعية مثل الفقر.

إذ يصور أعضاء المجتمع على اعتبار أنهم كائنات حية نشطة لديهم المقدرة على التفكير وتشكيل الحياة الاجتماعية ويهتم التفاعليون اهتماماً كبيراً بأفعال الناس الواقعية، ويحاولون تحديد المعاني التي يعطيها الناس لأفعالهم وتصرفات الآخرين) (لطفى، ٢٠٠٩: ١٠٨-١١٥).

لذلك فإن الحياة اليومية تبدو كأنها المجال الذي يعبر فيه الوجود الاجتماعي عن نفسه، وعليه فإن المجتمع لا يوجد خارج أنفسنا إنما يوجد في داخلنا. وسوف تستفيد الدراسة الراهنة من هذا الاتجاه في تفسير تأثير الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها السلبية على الأفراد وعلى المشاعر النفسية للأفراد الأسرة (الزوج- الزوجة-الأبناء) وتحليل علاقات الحياة اليومية وما طرأ عليها من تغيرات (على، ٢٠١٨) وكيفية تنمية أعضاء الأسرة للفهم المشترك لأفعالهم من خلال عملية الاتصال اللفظي وغير اللفظي، وكيف تعكس عملية الاتصال الاختلافات بين أعضاء الأسرة في الثروة والقوة والنفوذ. فالأفراد قادرون على القيام باختيارات نوعية يستطيعون بها ممارسة أنماط حياة متميزة والتعامل مع الأزمات الاقتصادية.

وسوف تستعين الدراسة -أيضاً- بنظرية (أنتوني جيدنز) مجتمع المخاطر الذي عرفه بأنه (المجتمع المتختم بالاستقطابات الاجتماعية) حيث تتسع في هذا المجتمع الفجوة الطبقيّة بين الغني والفقر وخاصة في

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

مجتمعات الجنوب، حيث قلة محدودة تسيطر على قدر كبير من الثروة في مقابل أغلبية ساحقة تمتلك القليل من الثروة، ومن ثم تتزايد مساحة التهميش الاجتماعي في هذه المجتمعات، ومن بينها المجتمع المصري حيث تبدأ الطبقة الوسطى في التآكل حيث تتساقط عناصرها تدريجياً من خلال حراك اجتماعي إلى أسفل بالإضافة إلى اتجاه أعضائها نحو الانسحاب أو الإقصاء الاجتماعي (الفاقي مصطفى، ٢٠١٩: ٩٥). ويشير (بيك) لثلاثة سيناريوهات للمخاطر وتشمل الأزمات الأيكولوجية والأزمات المالية الكونية العالمية والأخطار الإرهابية (أسماء إدريس: ٢٠١٩، ٩٥)

مفاهيم الدراسة:

مفهوم الأزمة الاقتصادية:

يقصد بمصطلح الأزمة (الضيق والشدة) حيث يقال أزمة مالية بمعنى ضائقة مالية شديدة، واصطلاحاً تعبر عن اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر ما أو عدة أقطار وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك كما تعبر -أيضاً- عن مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي، تأتي بعد مرحلة توسع اقتصادي وتتميز بارتفاع معدل البطالة.

والأزمة إما أن تكون عنيفة أو بطيئة وقد تكون محلية يقتصر أثرها في بلد أو دولة معينة أو تكون عامة شاملة لعدة دول أو العالم بأسره (عمر، شهرة، ٢٠١٩).

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي (غير المألوف للأسعار)؛ ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار، ولا يجوز تفسير أي ارتفاع بوجود تضخم حيث يعرف (الكاردينير أكلي) التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار، وتعتبر هذه الظاهرة عن حالة عدم التوازن ويجب تحليلها وفقاً لمعايير حركية وليس لمعايير ساكنة. واستناداً إلى (بيجو) تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة، كل هذه التعاريف تؤكد أن المقصود بالتضخم هو ارتفاع الأسعار مشيرة إلى وجود حالة عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي (عبد العزيز وآخرون، ٢٠٢١: ٧٧٢ - ٧٥١).

ومن أهم الآثار الاقتصادية للتضخم أثره في القوة الشرائية للنقود؛ فيؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية كذلك أثر التضخم في الادخار حيث ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الأسر والشركات والحكومات على الإنفاق على الاستهلاك، ومن ثم تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل كذلك تأثير التضخم في توزيع الثروة، فيحدث التضخم تعاون في توزيع الدخل لصالح أصحاب الثروات فيتضرر من جراء التضخم العمال والموظفون، نظراً للقيمة الحقيقية لأجورهم ورواتبهم حال ارتفاع معدل التضخم، ويهدد هذا التفاوت الاستقرار الاقتصادي الضروري لدفع عجلة التنمية (الشيخ، ٢٠٢١: ٦-٩)

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسات تناولت الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها المجتمعية:

دراسة (رمضان رزق بدوى) عن (أسباب ارتفاع الأسعار وطرق معالجتها من منظور الفقه الإسلامي) وقد استخدم الباحث منهجاً استقرائياً تحليلياً يركز على جمع المادة ثم صياغتها، وقد توصلت الدراسة أن نظام الحسبة أو جهاز الرقابة على الأسواق نادت به الشريعة الإسلامية للنهوض بمستوى المجتمع حضارياً وأخلاقياً وإدراياً وتربوياً وصحياً وأن الشريعة الإسلامية أقرت مبدأ التكافل الاجتماعي ووجوب الاقتصاد في النفقات وتحريم الإسراف والتبذير خصوصاً في وقت الأزمات الاقتصادية، ارتفاع الأسعار وانخفاضها قد يكون بسبب الرغبة في الشراء أو عدم الرغبة فيه، فإذا زادت الرغبة في شيء ارتفع سعره وإذا قلت الرغبة فيه انخفض سعره، وهناك أهمية لدور العلماء في تبصير المنتجين والمستهلكين بالآداب والسلوكيات الإسلامية للمعاملات، وتوصي الدراسة بوجوب الاقتصاد في النفقات وتحريم الإسراف والتبذير لا سيما وقت الأزمات الاقتصادية (بدوى، ٢٠١٦).

(دراسة Abdullahil Baki) تأثير ارتفاع الأسعار في مستوى معيشة متوسط دخل الناس بمدينة سيليث في بنغلاديش) وقد تم العثور على اختلاف كبير في رد الفعل في معظم الحالات مع مستويات ارتفاع الأسعار، فمتوسطو الدخل هم الطبقة الأكثر تضرراً من التضخم فهم يميلون إلى الحفاظ على وضعهم الاجتماعي ومستوى المعيشة ويجب على رجال الأعمال والسلطات أن تأخذ التدابير اللازمة لتقليل تأثير ارتفاع الأسعار لمساعدة متوسطي الدخل في الحفاظ على أنماط الحياة، فيصبح ركود الاقتصاد أمراً لا مفر منه، إذا كان أفراد الطبقة الوسطى فشلوا في تحمل استهلاكهم أثناء فترة التضخم. (Baki,2022.)

دراسة (yasodha Moheshi Rohanach andra) عن:

الركود الاقتصادي وآثاره على الأطفال والمراهقين في سيرلانكا) وقد توصلت الدراسة أن غلاء الأسعار قد أثر في قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم المعيشية وارتفاع معدلات البطالة وزيادة المشاكل النفسية بما في ذلك الاكتئاب والقلق وتعاطي المخدرات والانتحار وزيادة معدلات الأمراض الجسدية مثل مشاكل القلب لدى البالغين وبتجه الوالدين نحو عمالة الأطفال، وتساعد المبادرات المجتمعية والمنح الدراسية الأطفال الذين يعانون من أقصى درجات الفقر وتخفيض الرسوم المدرسية. (andra, 2022:338)

دراسة (Andrew Stoeckel, Warwick J. McKibbin)

تأثير الأزمة المالية على جودة الحياة، وقد تم تطبيق استبيان لهذا الغرض على (٢٢٠) شخصاً في المنطقة الجنوبية في ألمانيا، وتقييم عناصر نوعية الحياة وارتباطها بالأزمة الاقتصادية (الرفاهية المادية-العمل-الرياضة-الاستقرار السياسي والأمني-الثروة والدخل- القوة الشرائية- الإسكان، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافاً في الإحساس في الأزمة بين المناطق الريفية والحضرية فالأسر الذين يعيشون في المناطق الريفية يشعرون أن الأزمة أكبر مرتين من الأسر التي تعيش في المناطق الحضرية، تميل العائلات التي تعيش في مساكن مستأجرة لتكون أكثر عرضة لتأثير الأزمة الاقتصادية. وتلعب الشخصية دوراً مهماً في تقييم جودة الحياة.

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

وقد ضعفت الحياة الثقافية والرياضية بنسبة ٨٨٪ وجودة الحياة الصحية غير كافية بنسبة ٧٥٪، وتوصي الدراسة بضرورة زيادة جودة الحياة لتحقيق مستويات مرضية من التنمية البشرية. McKibbin,

دراسة (مشيرة العشري) عن ظاهرة التضخم وأثرها في نوعية حياة المجتمع المصري (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة صفا) واتبعت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت طريقة المسح الاجتماعي واعتمدت على أداتين الأولى أداة كمية وتمثل في استمارة الاستبانة وتطبق على عينة من الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة والأخرى أداة كيفية تتمثل في دليل للمقابلة المفتوحة وتطبق على عينة محددة من ذوي الخبرة في علم الاجتماع وفروعه الاقتصادية والسياسية. وقد توصلت النتائج إلى تلازم انخفاض مؤشرات نوعية الحياة مع ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم، عدم قدرة الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى على إشباع احتياجاتها الأساسية والإنسانية وتدهور أوضاعهم الطبقية، والعمل على تفسير السلوك الاستهلاكي والتعامل مع هذه الأزمة على أنها حالة استثنائية يمر بها المجتمع المصري. بالإضافة إلى وجود حالة من الإحباط وقلة الطموح نتيجة الظروف الاقتصادية الحالية (العشري، ٢٠٢٠:ص١٣٧-١٧٢).

دراسة (جمال محمد حماد) عن التضخم وآثاره الاجتماعية (دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية) وقد تم استخدام دراسة الحالة بوصفها منهجاً واستخدام أداتي الملاحظة والمقابلة المفتوحة والمتعمقة من سكان محافظة المنوفية بطريقة عمدية، وقد انتهت الدراسة لعدد من النتائج: أن التضخم سببه حالة من العجز الشديد والمهين للأسرة الفقيرة في الوفاء بمتطلبات الحياة المختلفة. لم يعد لدى الأفراد في هذه الأسر أي قدرة على التنبؤ بالمستقبل أو التخطيط... ويساهم التدهور المادي والمعيشي الذي تعاني منه الأسر يساهم بدرجات كبيرة جداً في تكريس الفقر والحرمان.

تتسبب ارتفاع الأسعار المستمر في إرباك الأوضاع الاقتصادية للأسرة وبالتالي الأوضاع الأسرية مما أدى إلى وقوع الأسر في حلقات مفرغة من العجز المؤقت والمستديم وخلافات أسرية متكررة بسبب الاستدانة والديون المتراكمة دون وجود حلول لسدادها. انحراف بعض أفراد الأسر (انحراف قانوني - انحراف أخلاقي مثل: امتهان بعض المهن كالبطجة وحمل السلاح أو تعاطي المواد المخدرة).

(انخفاض المستويات المعيشية) ونوعية الحياة التي يعيشها كثير من أفراد هذه الأسر الفقيرة فكل ما يهتمون به هو موازنة دخلهم باحتياجاتهم المعيشية. وترشيد الاستهلاك أصبح ضرورة شديدة وليس ترفاً. وتعاني هذه الفئة -أيضاً- من العجز النفسي الناتج عن عدم القدرة على تحقيق الحياة العادلة التي ينعم بها الآخرون في المجتمع.

انتشار ظواهر شديدة السلبية والانحراف إذا لم تقم الدولة بدورها الجاد والحقيقي في حماية الفئات الضعيفة ومساعدتها ودعمها من جميع النواحي (حماد، ٢٠١٤).

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

دراسة (منار عبد الرحمن محمد خضر) عن تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأسرة المصرية وعلاقتها بإدارة الزوجة للدخل المالي ومن أهم النتائج التي لها علاقة بموضوع الدراسة:

١- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تداعيات الأزمة على الأسرة وتبعاً للمستوى الاجتماعي وتبعاً لمستوى معلومات الزوجة.

٢- وجود علاقات ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كل من إدارة الزوجة للدخل المالي لأسرتها وبين محاور تداعيات الأزمة المالية.

ومن أهم توصيات الدراسة قيام المؤسسات والوزارات المختلفة للدولة بتحسين المستوى المعيشي وعلاج الكساد والركود والتضخم الاقتصادي، والتركيز على زيادة الدعم للأسر محدودة الدخل وحماية المستهلك من خلال الإرشاد والتوعية والرقابة على الأسواق ومعاقبة المخالفين، والعمل لضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع لتوفير مستوى معين يضمن حد الكرامة والإنسانية، وتنشيط دور أجهزة حماية المستهلك من خلال الإرشاد والتوعية والرقابة على الأسواق ومعاقبة المخالفين؛ ولتخطي الأزمة العالمية وتحدياتها على مستوى الأسرة لا بد من قيام أفراد الأسرة بضبط الإنفاق والتخلص من الإنفاق الترفي.

التزام الأفراد والمؤسسات الاقتصادية بالتعاليم الدينية في المعاملات المادية وتحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق دفع الزكاة والصدقات من القادرين للمحتاجين والفقراء.

إلقاء الضوء على التداعيات التي تنتج عن الأزمة المالية العالمية وكيفية تأثيرها على الأسرة والإسهام في احتواء جزء من تداعياتها على الأسرة (خضر، ٢٠١٠: ص ٣٤-١).

ثانياً: دراسات تناولت سوسيولوجيا التكيف مع الأزمات الاقتصادية:

دراسة (عبيد بن علي) عن سوسيولوجيا التكيف مع الأزمات الاقتصادية في التعامل مع التضخم الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات تم جمعها من (٢٤٣) حالة وتكشف نتائج التحليل الإحصائي عن فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتين من الاستراتيجيات:

ترشيد الإنفاق في مقابل زيادة الدخل والاعتماد على الذات في مقابل الاعتماد على عوامل خارجية، وأظهرت النتائج أن الأسرة تعتمد اعتماداً كبيراً على عامل الإنفاق، وعلى الذات في مواجهة التضخم الاقتصادي، وقد ألفت النتائج النظر إلى أهمية تركيز الأسرة على استراتيجيات متعددة تتميز بالشمول والتخطيط بعيد الأجل (آل مظف: ١٥٦-١٨٤).

دراسة (آمال عبد الرحيم) عن اتجاهات الطالبات الجامعيات السعوديات نحو ثقافة ترشيد الاستهلاك، وقد اعتمدت على عينة ميدانية بلغ حجمها (٥٥٠) طالبة من طالبات قسم الدراسات الاجتماعية في مركز الدراسات الجامعية للبنات بجامعة الملك سعود من خلال تطبيق استبيان، وقد توصلت النتائج إلى:

١- وجود دلالة إحصائية في العلاقة بين الخلفية الاجتماعية ومعرفتها بثقافة ترشيد الاستهلاك وممارستها لهذه الثقافة.

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

٢- قلة اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بثقافة ترشيد الاستهلاك.

٣- لم تكن مؤسسات المجتمع الحكومية وغير الحكومية تعطي لثقافة ترشيد الاستهلاك أي اهتمام قبل هذه الأزمة التي فرضت نفسها على انتشار مفاهيم ترشيد الاستهلاك. وتقرح الدراسة أنه ينبغي للإدارة الأكاديمية تبني استراتيجية معرفية تسهم في تعزيز مفاهيم ترشيد الاستهلاك عند الطالبات لتصبح هذه المفاهيم جزءاً من الثقافة العامة عندهن من خلال المحاضرات الثقافية الخاصة بثقافة ترشيد الاستهلاك والمعسكرات الصيفية والورشات العلمية وعلى وسائل الإعلام باختلاف أنواعها تعزيز ثقافة ترشيد الاستهلاك (عبد الرحيم، ٢٠١٢).

دراسة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء) عن أثر (الأزمة الأوكرانية الروسية على الأسر المصرية) وتتمثل أهم أهداف الدراسة في قياس أثر الأزمة في حالة العمل والدخل في الأسرة والتغير في أنماط إنفاق واستهلاك الأسر من بعض السلع والتعرف على الأساليب المختلفة التي اتبعتها الأسر لمواجهة الأزمة والحد من آثارها، وتوقع الأسر لاستمرار الأزمة وأثر ذلك في مستوى المعيشة، وبالنسبة لعينة الدراسة تعتمد الدراسة على التحليل الوصفي لبيانات عينة احتمالية من الأسر تم سحبها عشوائياً في إطار عينة بحث الدخل والإنفاق وبحث القوى العاملة لعام ٢٠٢٢، حيث بلغ حجم العينة (١٧١٠) أسرة معيشية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بأثر الأزمة الأوكرانية الروسية على تغير الحالة العملية لرؤساء الأسر أن الأسر التي تقيم في الحضر والمستوى التعليمي لرئيس الأسرة فوق جامعي هم أكثر الفئات التي تغيرت حالتهم العملية نتيجة للأزمة.

وأفاد ٥٩,٣٪ من الأسر التي انخفض دخلهم خلال الأزمة، والسبب الرئيسي لانخفاض الدخل هو تعطل رئيس الأسرة، حوالي ٩٥٪ من الأسر التي لم يكف دخلها للوفاء باحتياجاتها اعتمدت على الاقتراض. وحوالي ٩٠٪ من الأسر انخفض استهلاكها من البروتينات كما كان قبل بداية الأزمة.

و٨٥٪ من الأسر أفادت بمعرفتها عن الأزمة وتغير نمط شرائهم من السلع فأصبحوا يقومون بشراء ما يحتاجونه لمدة أسبوع فقط مقارنة بنمط استهلاكهم قبل الأزمة.

إن ارتفاع أسعار السلع وجشع التجار هما أهم أسباب انخفاض استهلاك الأسر من السلع الغذائية وغير الغذائية. (<https://www.capmas.gov.eg>).

(Adella Campbell, Lisa Reid, Kayann Ford, Binol Balachandar, Fitzroy Henry) دراسة عن تأثير التضخم في الأسر الجاميكية وقد تم أخذ عينات من الأسر ذات الدخل المنخفض والمرتفع، وقد أسفرت النتائج أن الأسر ذات الدخل المنخفض شعرت بالتأثير الشديد للتضخم وخاصة بالنسبة لسعر الطعام، تم زيادة أسعار المرافق، وتم استهلاك المزيد من الأسر للمدخرات بشكل ملحوظ (مدخرات ٧٦٪- اقتراض ٨١٪-بيع مواشي ٨٦٪) لمواجهة التضخم. فالوباء والتضخم يؤديان إلى عدم المساواة الاجتماعية للأجيال القادمة، وقد شملت الدراسة (٥٧٢) أسرة وأجريت المقابلات مع رب الأسرة أو أحد أفرادها الذي يبلغ ١٨ سنة أو أكثر.

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

وتوصي الدراسة أنه لا بد من التركيز على برامج الحماية الاجتماعية لمعالجة الأزمات التضخمية بحيث لا تستمر في المستقبل. (Balachandar , Campbell ,2022)

دراسة (عطية أشرف) عن (الاتجاهات التضخمية وانعكاساتها على مستوى المعيشة في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٧)، وقد توصل إلى أن الارتفاع الكبير في مستوى الأسعار نتيجة تدهور القيمة الشرائية للجنيه المصري خاصة بعد قرارات التعويم ويرجع ذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم.

ارتفاع معدل التضخم السنوي أدى لارتفاع الأسعار مما أثر على قدرة الطبقات المتوسطة والفقيرة على مواكبة ارتفاع الأسعار وترتب على ذلك تدني مستوى المعيشة وارتفاع معدل الفقر في المجتمع (أشرف، ٢٠٢٠).

تقرير (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار) عن مبادرة كلام في الاقتصاد، وقد توصل إلى أن العالم يشهد واحدة من أفسى الموجات التضخمية على مدار العقود الماضية نتيجة العديد من الأزمات أهمها (اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية) بداية عام ٢٠٢٢ استمرار أزمة سلاسل التوريد العالمية والرفع القياسي للأسعار فائدة العملات العالمية من قبل البنوك المركزية العالمية لمحاربة التضخم وحدثت أزمة طاقة عالمية لم يسبق لها مثيل من العمق والتعقيد.

التضخم العالمي يسجل أرقامًا قياسية خلال ٢٠٢٢ ليصل إلى أعلى مستوياته على مدار ٢٥ عامًا. سجلت معدلات تضخم الغذاء ارتفاعًا كبيرًا في ٩١٪ من الدول التي تنتمي إلى شريحة الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض التي تنتمي لها مصر. أما عن اتجاهات التضخم في مصر فقد تأثر الاقتصاد المصري مثله مثل غيره من اقتصاديات العالم بالموجة التضخمية العالمية في عام ٢٠٢٢، التي ارتفع بسببها معدل التضخم في مصر ليصل إلى ٢٤٪ عام ٢٠٢٢، وتأثرت مصر بشكل كبير بموجة التضخم العالمية نتيجة لارتفاع الواردات من مستلزمات الإنتاج وانخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الأساسية.

وقد تم رصد أكثر من ٦٠ إجراء اتخذته الحكومة لتعزيز الحماية الاجتماعية والحد من التداعيات السلبية لارتفاع الأسعار موزعة على ٦ محاور: ١- التعجيل بزيادة الأجور والمرتبات والمعاشات وتقديم الدعم اللازم لمواجهة ارتفاع الأسعار ٢- زيادة مستويات الدعم الموجه للسلع الأساسية ٣- زيادة أعداد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة ٤- تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين ورفع جودة الخدمات المقدمة لهم ٥- رفع مستويات كفاية المخزون من السلع الاستراتيجية لفترات تتراوح ما بين ٤-٦ أشهر ٦- اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى زيادة مستويات الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٣).

دراسة (أطر التغطية الإخبارية لقضية التضخم في الصحف المصرية) وتهدف إلى الكشف عن العوامل المؤثرة في بناء تلك الأطر في الفترة من ١ يونيو - ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وقد استندت على نظرية الإطار الإعلامي لجرائد (الأهرام - المصري اليوم - الوفد) وقد توصلت إلى:

سيطر الإطار المحدد على تغطية صحف الدراسة لقضية التضخم وذلك مقارنة بتوظيف الإطار العام فافتقرت هذه المعالجة إلى تقديم الخلفيات وربط الأحداث بسياقاتها الاجتماعية والسياسية.

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

وقد تنوعت الأطر التي وظفتها الصحف في تناولها لقضية التضخم وقد اختلف الإطار باختلاف توجه كل صحيفة واختلاف أهداف القائم بالاتصال بكل منها (القاضي، ٢٠١٧)

(دراسة Republic of Yemen Ministry of Planning)

عن سعر الغذاء وتحليل التطورات في اليمن والتأثر الاجتماعي والاقتصادي وتوصلت إلى أنه كان لارتفاع أسعار المواد الغذائية تأثير سلبي على مستويات الأمن الغذائي وسوء التغذية بين الغالبية العظمى من السكان اليمنيين، كما أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تآكل القوة الشرائية للأفراد للحصول على الغذاء.

يعتبر التحول إلى أغذية أرخص أو أقل جودة من الاستراتيجيات الشبابة في اليمن للتكيف.

أدى النمط غير المنتظم لارتفاع الأسعار إلى جانب احتكار كبار التجار إلى تفاقم ظاهرة ارتفاع الأسعار.

لا يزال تنفيذ برامج المنافسة ومنع الاحتكار ومكافحة الفساد أمراً صعباً وسط غياب مخصصات مالية لإجراء زيارات ميدانية وإعداد مراجعات مكتبية (Republic of Yemen Ministry of Planning, 2022).

دراسة (رانيل جايا وردنيا) عن تأثير الأزمة الاقتصادية على استهلاك الغذاء لسيريلانكا وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض متوسط عدد الوجبات الرئيسية اليومية خلال الأزمة الاقتصادية فقد انخفض استخدام الأرز والخبز والأسماك واللحوم والبيض بشكل كبير، وقد تم إجراء مسح مقطعي على شبكة الإنترنت في شهر يوليو ٢٠٢٢ باستخدام استبيان إلكتروني.

فقد تغير استهلاك الغذاء في سيرلانكا بشكل سلبي بسبب الأزمة الاقتصادية في البلاد فكان هناك انخفاض عام في توافر تناول العديد من المواد الغذائية الشائعة. (Consumption of sri lankans, 2023)

دراسة (محمد علي سلامة) عن الغلاء وتأثيره على المجتمع (دراسة ميدانية على محافظة سوهاج) وقد توصلت إلى أن للغلاء دوراً في تغيير الأدوار داخل الأسرة كذلك أنه أدى إلى لجوء غالبية الأسر إلى عمل إضافي لسد احتياجات أفرادها الضرورية، وخروج المرأة للعمل في مهن مختلفة كما أوضحت الدراسة أن العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة تفككت بسبب الغلاء وارتفاع الأسعار وكانت وحدة التحليل في هذه الدراسة هي الأسرة (سلامة، ٢٠٠٩)

دراسة (paul Thompson)

عن الأزمة المالية وأثرها في الحالة النفسية والرضا عن الحياة للمستهلك في المملكة المتحدة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الرضا عن الحياة والعجز المالي محددان مهمان للرفاهية النفسية، فانخفاض الرضا عن حياة الفرد يؤدي إلى انخفاض في الرفاهية، وأن الرضا عن الحياة له تأثير كبير على الرفاهية النفسية، تم تحليل المنهج المستخدم في الدراسة من منظورين قبل الأزمة المالية وبعدها.

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة:

اتضح من الدراسات السابقة أنها تناولت مشكلة التضخم من جانبين، الجانب الأول: التأثيرات الاجتماعية للتضخم على المجتمع، والجانب الثاني: سوسيولوجيا التكيف مع الأزمات الاقتصادية.

واعتمدت أغلب الدراسات على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي وكانت دراسات إحصائية وكيفية.

واتخذت الدراسات السابقة المنهج الإحصائي الكمي في حين أن دراسة الباحثة الحالية تتعامل مع المنهج الوصفي في شكله الكيفي من خلال تصميم دليل مقابلة بوصفه مسلكاً ضرورياً للاقتراب من المشكلة للوصول إلى تدابير واستراتيجيات للتعامل الأسرة مع الأزمة الاقتصادية.

ومن الملاحظ أن الدراسات السابقة مع تناولها للأزمة الاقتصادية بكثرة فإن أياً منها لم يدرس بصورة مباشرة الأزمة الاقتصادية وتأثيرها في الأسرة وهو ما يعد نقطة بحثية جديدة تهتم بها الدراسة الحالية. واتفقت الباحثة مع الدراسات السابقة في العديد من النتائج التي توصلت إليها وهي:

أن هناك استراتيجيات متبعة من قبل عينة الدراسة مع تلك التي سجلتها أدبيات الدراسة ومن أبرزها:

خفض المصروفات الأسرية - الاستعانة بشبكة العلاقات الاجتماعية وما توفره من دعم يتعلق ببعض الاستراتيجيات المتعلقة بتنظيم وترشيد إنفاق الأسرة مثل التوقف عن شراء بعض السلع والخدمات وأنه يجب على رجال الأعمال والسلطات أخذ التدابير اللازمة لتقليل تأثير ارتفاع الأسعار لمساعدة متوسطي الدخل في الحفاظ على أنماط الحياة.

الإطار المنهجي للدراسة الميدانية:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكيفي للوقوف على طبيعة الآثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية على الأسرة المصرية وما تنطوي عليه من آليات للتكيف وطبيعة نوعية الحياة ومستوى معيشتهم وأنماطهم الاستهلاكية

نوع الدراسة:

جرت الدراسة وفقاً للمنهج الوصفي بما يشتمل عليه هذا المنهج من خطوات علمية ومنهجية، وتتمثل خطوات هذا المنهج في فحص الموقف المشكل ومن ثم تحديد المشكلة ووضع الفروض واختيار أساليب جمع البيانات وإعدادها ووصف النتائج وتحليلها وتفسيرها، وقد اتخذت دليل المقابلة بوصفه أداة لجمع البيانات على عينة عمدية قوامها ثلاثون أسرة من الآباء والأمهات من الفئات العمرية (٣٥-٥٠) (٥٠-٦٥)

وقد راعت الدراسة التركيب الطبقي والمتغير التعليمي والمهني.

وتتعامل دراسة الباحثة مع المنهج الوصفي في شكله الكيفي من خلال دليل مقابلة بوصفه مسلكاً ضرورياً للاقتراب من المشكلة والتعمق في أسبابها. وسوف تعتمد هذه الدراسة على أسلوب التحليل الكيفي وذلك من

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من المقابلات الفردية المتعمقة وذلك من خلال الاستناد إلى منهج دراسة الحالة في إطار من التفسير والتحليل.

مبررات اختيار العينة:

طبقت الدراسة على أفراد من الطبقة الوسطى، وقد تم اختيار عينة عمدية من الموظفين والمدرسين، وتبلغ مفردات العينة (٣٠) حالة من الزوجين، وتعاملت مع الفئة العمرية (٣٥-٥٠) عدد ٢٠ حالة؛ لأن أفراد هذه المرحلة العمرية هم أكثر تحملاً لمسئولية تكوين حياة أسرية وبالتالي تمثل تجسيدا حيا لواقع الأسرة المصرية- والفئة العمرية (٥٠-٦٥) ١٠ حالات وذلك من خلال دليل مقابلة مفتوح يتيح للمبحوثين الإدلاء برأيهم بحرية.

وقد روعي في اختيار العينة التنوع والتساوي بين الذكور والإناث أي (١٥ من الأزواج و١٥ من الزوجات. وتتنوع الحالة التعليمية بين مؤهل عال ومؤهل فوق المتوسط، ويتنوع الدخل بين (٥٠٠٠-٧٠٠٠،

٨٠٠٠-١٠٠٠٠

١١٠٠٠-١٣٠٠٠

دليل المقابلة وأقسامه:

يضمن الدليل من خمسة محاور أساسية بالإضافة إلى المحور المتعلق بالبيانات الأساسية:

يشير البند الأول: تأثير التضخم في مستوى معيشة الأسرة.

البند الثاني: الآليات المستخدمة للأسرة للتعامل مع التضخم من حيث (مستويات المعيشة - الغذاء - الثقافة الاستهلاكية).

البند الثالث: تأثير التضخم في العنف الأسري سواء بين الأزواج وبين الأزواج والأبناء.

مجتمع الدراسة ومجالاته:

المجال المكاني:

اتخذت الدراسة بعض الأسر من قاطني حي حدائق القبة.

المجال البشري:

اتخذت الدراسة الأزواج والزوجات في المرحلة العمرية (٣٥-٥٠) بوصفها وحدة للتحليل، وهي الفئة الأكثر تعرضاً لضغوط الحياتية المختلفة. كما تعاملت مع مستويات تعليمية ومهنية مختلفة.

المجال الزمني:

استغرق إجراء الدراسة من الفترة من شهر مارس ٢٠٢٣ إلى شهر يونيو ٢٠٢٣

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

وصف سمات الحالات وملاحظاتها العامة:

وقد تم استخدام أسلوب العينة العمدية لاعتبارات موضوعية والحصول على عينة من الآباء والأمهات الذين يقومون على شؤون الأسرة

تم اختيار عدد من الحالات قوامها (ثلاثون حالة) وكان الفرد وحدة التحليل الأساسية بطريقة عمدية، وتشير البيانات الكمية بالتركيبات النوعية والعمرية والاجتماعية والتعليمية لحالات الدراسة إلى ما يلي:

اتخذت الدراسة (١٢) حالة من الشريحة العمرية من (٣٥-٤٥) وثمانية عشر حالة من الشريحة العمرية (٤٥-٦٠)، وقد اتخذت الدراسة منطقة حدائق القبة كمثال للطبقة المتوسطة وتم الاختيار الطبقي وفقا لتقرير التنمية البشرية ٢٠٢٣

وقد اختارت الباحثة شرائح من (الطبقة الوسطى) وتتبع أهمية هذه الطبقة من أنها هي الساعية إلى التطوير والتحسين في المجتمع دائماً؛ ولذا توصف بالدينامو المحرك للأنشطة المختلفة في المجتمع (بن ربيعان، ٢٠١٣: ٤٥-٤٢)

وقد اتخذت الدراسة التعليم بوصفه متغيراً كفيماً، وتم تقسيم الحالات بواقع: (٥) حالات تعليم ثانوي أو ما يعادله، وحالات تعليم جامعي (١٠)، وحالات تعليم فوق جامعي (١٥).

تعاملت الدراسة مع حالات مهنية مختلفة بواقع (١٠) مهن حرة (٢٠) مهن حكومية وقطاع أعمال.

مناقشة نتائج الدراسة بالنظر إلى الأهداف والتساؤلات والنظرية:

أ-تأثيرات الأزمة الاقتصادية على الأسر المصرية:

إن ظاهرة التضخم المتصاعد أصبحت مصدر قلق دائم للجميع، وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه وتوقع أي خطوات لبناء السلام، فتستمر معدلات التضخم في رفع مستويات الفقر لما لها من آثار اجتماعية وسلوكية خطيرة.

وتشير أحد الحالات الزوج (٣٠ - تعليم متوسط - مهن حرة) (طبعاً الإعلانات اللي بنشوفها بتأثر علينا وعلى ولادي بالسلب وبنلاقي طلبات الولاد بتزيد) (المشكلة إن الولاد لو اتأخرنا عليهم في حاجة أو بحجة ضعف الميزانية وغلاء الأسعار يتهمونا بالتقصير).

تشير الزوجة (٤٢ - تعليم جامعي - موظفة حكومية) (في كثير من المشكلات بتحصل دايماً وبيتهمني إني السبب في الإسراف وتدمير ميزانية البيت)، ويشير الزوج (٤٣ - تعليم جامعي - أعمال حرة) (لازم نعرف أولويات الإنفاق وتنظيم النفقات ولازم نتخلص من النزعة الاستهلاكية الخاطئة).

وبتحليل استجابات الحالات نستنتج أن الغلاء أثر في الأسر المصرية؛ فتسبب في انخفاض قيمة الجنيه وثبات الأجر وعدم تناسبه مع زيادة الأسعار، فنجد انخفاض معيشة الأسرة وزيادة الأعباء المفروضة على الوالدين؛ مما استلزم ضرورة ترشيد الإنفاق وترتيب الأولويات، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه (انتصار

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

مسعود العقبى) أن الأسرة الواعية بأهمية دورها في فترات الأزمات هي التي تحترم العديد من القيم التنموية كقيمة الترشيد في الاستهلاك والاقتصاد في النفقات والابتعاد عن الاستهلاك المظهري وهو ما يدعم دورها ومجهوداتها في عملية التنمية المستدامة ويعززها (مسعود، ٢٠٢٢).

واتفقت دراسة الباحثة مع دراسة (رمضان رزق) التي توصلت إلى وجوب الاقتصاد في النفقات والبعد عن الاسراف والتبذير في أوقات الأزمات الاقتصادية.

وقد أجمعت حالات الدراسة أن الارتفاع المتواصل في أسعار المواد الغذائية والطاقة وغيرها من التدايعات أدى إلى تغير كبير في أنماط الاستهلاك وكيفية إدارة النفقات الشخصية بما يتناسب مع هذا الارتفاع، فنجد انخفاضاً واضحاً في استهلاك الأسر وخاصة محدودي الدخل من سلع غذائية أساسية مثل اللحوم والألبان والبيض التي تمد المواطن بالبروتينات الحيوانية اللازمة مما نتج عنه سوء التغذية.

(ربة منزل - تعليم متوسط - ٥٠ سنة): (احنا خلاص بقينا نعتمد على البقوليات مصدر للبروتين بدل اللحم).

مما يجعلنا نستنتج أن زيادة إنفاق الطبقة الوسطى على الغذاء دون أن تترك لها ما يكفيها لتغطية نفقات التعليم والصحة ومستلزمات الحياة يؤدي إلى تراجع الصحة العامة وزيادة أمراض سوء التغذية.

وتؤكد أحد الحالات (مؤهل متوسط - يقرأ ويكتب): (لقد أثرت الأزمة الاقتصادية سلبياً وإيجابياً، أما سلبياً فقد أدت إلى ضعف قدرتي الشرائية في الاستغناء عن سلع معينة أما إيجابياً فقد ساعدت الأزمة على البحث عن المصدر المناسب للشراء بما يتناسب مع الدخل).

(مدرسة - تعليم جامعي - ٤٥ سنة): (احنا بقينا نجيب اللحم بالقطعة من جزارين ولاد حلال ببيعوها بالقطعة أقل قطعة ب ٢٠ جنيه).

مما يجعلنا نستنتج أن الأسرة تستهلك نوعيات محددة من الطعام مثل الأرز والمكرونه والبقوليات والخبز بشكل مستمر وخاصة لتضاعف أسعار الأطعمة كاللحوم والخضروات والفاكهة، ومحاولة توفير الطعام بغض النظر عن نوعه أو جودته أو كميته.

(حتى العادات والمجاملات الاجتماعية تأثرت بالغلاء مبقناش نزور بعض كثير زي الأول)،

فقد كشفت الدراسة عن اختلاف الأسر في تحديد أولويات احتياجاتها إنما اتفقت معظم الحالات أن الأولوية الأساسية في إشباع احتياجاتها الأساسية، ثم مصروفات التعليم انطلاقاً من الشعور بأن التعليم هو الركيزة الأساسية لتحقيق الأمان لهم ولأبنائهم في المستقبل.

واتفقت دراسة الباحثة مع دراسة (عطية أشرف) في أن هناك علاقة بين ارتفاع معدل التضخم وتدني مستوى المعيشة وارتفاع معدل الفقر. وأن للغلاء دوراً في تغيير الأدوار داخل الأسرة وتفكك العلاقات الاجتماعية داخلها. وهذا ما تفسره نظرية مجتمع المخاطر الذي يشكل في أبعاده الاجتماعية سلسلة من

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

المتغيرات المترابطة والمتداخلة التي لها آثار سلبية على حياتنا الاجتماعية المعاصرة، مثل: خطورة تآكل الطبقة الوسطى، وتراجع أثر العادات والتقاليد، وتزايد الإحساس بانعدام الأمن الثقافي.

العلاقة بين التضخم والعنف الأسري:

وقد أجمعت حالات الدراسة أنه بسبب ارتفاع معدلات التضخم باستمرار وانخفاض الدخل الأساسي الذي تتحصل عليه الأسر وعدم تناسبه مع احتياجات الأسرة وعدم تناسبه مع احتياجات الأسرة؛ مما أدى إلى تدني قدرة الأسر على اشباع مختلف احتياجاتها الأساسية من الطعام والشراب والسكن والسلع والخدمات مما ينعكس في مشاعر الإحباط والذل وعدم الأمان وخاصة عند الاعتماد على المساعدات على الآخرين وبالتالي الشعور بعدم الثقة في المستقبل أو حتى التفكير فيه.

وقد دلت النتائج أن هناك تأثيرات للأزمة الاقتصادية على الاستقرار الأسري وظهور المشكلات الأسرية وانخفاض درجة التواصل داخل الأسرة والعنف الأسري.

فقد تأثرت العلاقات داخل الأسرة التي وصلت إلى حد الانهيار وعدم تلبية مطالب الزوجة والأبناء من مأكل وملابس ومسكن وغير ذلك من الحاجات الفردية الخاصة بالأسرة. فمؤكد أن التضخم يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة الذي ينعكس على شعور أفراد الأسرة بالكآبة والملل ويقلل من فرص الرفاهية والراحة والسعادة لدى الأفراد. فالأزمة المالية تؤدي إلى استغناء الكثير من الشركات والهيئات الخاصة عن موظفيها وبالتالي تزيد معدلات البطالة وقد اتفقت دراسة الباحثة مع دراسة (yasodha Moheshi Rohanach andra) سيرلانكا في أن هناك علاقة إيجابية بين الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة وزيادة المشاكل النفسية لدى الأطفال والمراهقين. البطالة والفقر يؤديان إلى إساءة معاملة الأطفال أو الإهمال.

ونستنتج من ذلك أن ممارسة العنف متنفس مناسب للأعباء والضغوطات التي يمرون بها ودون وعي منهم فيمارسها الزوج مع زوجته ويمارس كل منهما العنف على الطفل أو يهملانه.

(موظفة حكومة - ٣٠ عام - تعليم متوسط): (أكدت المصروف بيبقى ميكفيس أبسط احتياجات البيت وده بيسبب لي ضيق نفس ويخلق فتور بيني وبين جوزي).

(أنا بشوف مراتي بتبقى أنانية مبتفكرش إلا في نفسها مبتقدرش الظروف اللي عايشنها)

وهذا ما أكدته (سهير صفوت) والتي توصلت أن الخلافات المادية تأخذ نصيب الأسد في الخلافات الزوجية، فالصعوبات الاقتصادية تضع ضغوطاً على الأزواج فتزيد من الخلاف وتؤدي في النهاية إلى الطلاق وأن الخلافات حول المال هي الأكثر حدة وأهمية من مواضيع الخلافات الأخرى (عبد الجيد، ٢٠٢٠: ص ٢٠)

هل هناك استراتيجيات متبعة للأسر المصرية في مواجهة غلاء الأسعار؟

(طبيب - ٣٩ سنة): (احنا استغنيا عن أشياء كثيرة اتعودنا على شرائها كل شهر - كل حاجة غليت الخضار - اللحم السلع الأساسية زادت). (مهن حرة - ٣٥ سنة)

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

(بعدنا كل البعد عن المنتجات المستوردة)، (بمبقتش أجيب الشغالة كل حاجة بعملها بنفسى عن الأول)، وقد اتفقت دراسة الباحثة مع دراسة (TURNBULL) عن الأزمة المالية وتأثيرها في جودة الحياة في أن هناك اختلافا في الإحساس بالأزمة بين الريف والحضر وبين من يعيشون في مساكن يملكونها أو مستأجرة.

وقد أفضت القراءة التحليلية والتفسيرية للأقوال للحالات إلى تأثير مشكلة ارتفاع الأسعار وعدم القدرة على توفير الاحتياجات الضرورية والحرمان من الكثير من مظاهر الترفيه، فمن أهم الآثار الاجتماعية للتضخم في كيان الاقتصاد القومي هي تعميقه لحدة التمايز الاجتماعي للتركيب الطبقي للمجتمع، فهناك طبقات اجتماعية تزداد ثراءً على ثراءها وهناك على العكس طبقات تزداد سوءاً على سوء حالها (سلامة، ٢٠٠٥: ص ٣٠٧-٥٥١).

فقد استفادت الباحثة من هذه النظرية في التعرف على كيفية التعامل مع الأزمة الاقتصادية بمختلف تأثيراتها في المستوى الفردي وما يقوم به الفرد من أفعال تمكنه من التعامل مع الأزمات بدرجة من النجاح واستراتيجيات الأسرة في التعامل مع الأزمة الاقتصادية والقدرة على التكيف فلم تعد الأسرة قادرة على تحمل أعباء الحياة المتزايدة والسريعة التي تستنزف الدخل بشكل كبير فيعيد ترتيب أولوياته ويبدأ بالأساسيات ثم التدرج بالكماليات.

وبنأمل الاستجابات السابقة يجعلنا نؤكد أن ترشيد الاستهلاك يهدف إلى رفع الوعي والفهم والمسؤولية لدى الأفراد في استخدام الأسلوب الأمثل في التعامل مع الموارد المتاحة، وكلما كانت الأسرة واعية بثقافة الترشيد ارتقى هذا الوعي وتحول إلى ممارسات فعلية تجعل الأسرة أكثر قدرة على خلق التوازن المالي: بين استهلاكها واستثمارها لأموالها مهما بلغ حجم مدخراتها قليلة أو كثيرة. وتتفق دراسة الباحثة مع دراسة (انتصار مسعود) في أن من أهم قواعد الترشيد العام: فيما يتعلق بترشيد استهلاك الماء (تعويد الأفراد على المحافظة عليه دون إضاعته) فيما يتعلق بترشيد استهلاك الكهرباء يكون بتعويد أفراد الأسرة على إطفاء الأجهزة أو المصابيح التي لا حاجة لها والاستخدام الاقتصادي منها الذي يخفض من الاستهلاك وترشيد استهلاك الملابس بإضافة لمسات فنية جمالية على الملابس القديمة بإضافة إكسسوارات عليها وإتباع سياسة الأولويات. وقد اتفقت دراسة الباحثة مع دراسة (آمال عبد الرحيم) إلى ضرورة تبني استراتيجية معرفية تسهم في تعزيز مفاهيم ترشيد الاستهلاك.

(موظفة - ٣٤ سنة): (احنا بنشتري الشيكولاته اللي بتتباع في المواصلات العامة ويبقى سعرها على قد الإيد).

بالتأكيد إن هذه المنتجات غير معلومة المصدر التي يرغب المواطنين في شرائها تتسبب لهم في الكثير من المشاكل الصحية فالمشكلة تبدأ من عند المواطنين الذين يبحثون عن منتجات رخيصة الثمن بعيداً عن وضع صحتهم في الاعتبار، فارتفاع الأسعار أدى إلى رواج سوق السلع المضروبة.

فأصحاب المصانع والشركات والمحلات يسعون لتحقيق أكبر قدر من التوزيع بأقل قدر من التكلفة كما تعد الأجهزة الرقابية شريكاً أساسياً في انتشارها بتقاعسها عن القيام بدورها المنوط بها على أكمل وجه

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

فالمسؤولية الأكبر تقع على عاتق السلطة التشريعية التي ينبغي التصدي لتلك الظاهرة بشكل حازم وقوي من خلال تشريعات رادعة تطبق على المخالفين. فلا بد من التعاون مع الجهات الرقابية للإبلاغ عن مروجي تلك السلع التي قد تؤذي بصحة المواطن وحياته أيضًا (الوفد، ٢٠٢٣: ٧)

(ربة منزل - جامعية - ٤٠ سنة) (ليه زاد السكر بنصحا نلاقي كده)

(لا يوجد رقابة على الأسعار ومفيش رقابة حتى على المخابز) (ممكن الحكومة بتتحرك إنما مش بشكل ملموس يضبط حركة الأسعار)

وقد اتفقت دراسة الباحثة مع دراسة (مشيرة العشري) أن سياسات الدولة غير كفيلة بمراقبة التجار بل يسعى التجار إلى الاكتناز كنوع من مواكبة الغلاء والبحث عن الفرص المتاحة والسعي إلى الربح.

(مهندس - جامعي - ٤٨ سنة): (لازم الممثلين والمشاهير والفنانين يساعدوا في حل الأزمة دي).

إن التذبذب الواضح في توجهات المصريين بشأن سير الأمور في الاتجاه الصحيح يشير بوضوح إلى حقيقة التفاعل السريع للرأي العام المصري مع القرارات التي تتخذها الحكومة للتعامل مع الأزمة، فكلما اتخذت الحكومة قرارًا يشعر معه الرأي العام بأنه قرار لضبط السوق وأسعار العملة أو مبادرات من شأنها التخفيف على المواطنين تحسنت رؤية المصريين لسير الأمور وانحيازهم إلى أنها تسير في الاتجاه الصحيح، وقد حدث ذلك الارتفاع في نسب توجهات الرأي العام على خلفية القرارات الاقتصادية المتعلقة بالتعويم وكذلك بحزم الضمان الاجتماعي وزيادة الأجور التي اتخذتها الدولة (عسيلة، ٢٠٢٣). وقد استفادت الباحثة من دراسة الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء في التعرف على أثر الأزمة على حالة العمل والدخل في الأسرة وأنماط الإنفاق والاستهلاك.

وتستنتج الباحثة أن من أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الأسر في تعاملها مع الأزمة الاقتصادية هي:

التقليل من شراء بعض السلع والتوقف عن شرائها. الشراء من أماكن بها تخفيضات أو أسعار ملائمة. التقليل من القيام ببعض الأنشطة الترفيهية. بيع ممتلكات أو مدخرات الأسرة. وقد اتفقت دراسة الباحثة مع دراسة (عبيد) إلى أهمية تركيز الأسرة على استراتيجيات متعددة تتميز بالشمول والتخطيط بعيد الأجل لمواجهة غلاء الأسعار.

وتتفق دراسة الباحثة مع الدراسة السابقة عن الأسر الجاميكية والتي توصلت إلى التأثير الكبير للتضخم في الأسر ذات الدخل المنخفض وخاصة بالنسبة للطعام ثم أسعار المرافق والتركيز على برامج الحماية الاجتماعية.

وتتفق دراسة الباحثة مع دراسة (عبيد بن على) أن هناك فروقًا جوهريّة ذات دلالة إحصائية في الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي باختلاف خصائص الأسرة كالدخل الشهري ونوع المسكن وحجم الأسرة، وأن متوسطي الدخل هم الطبقة الأكثر تضررًا من التضخم، ودراسة (شريف عوض) عن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في اتخاذ القرارات الاستهلاكية بالأسرة المصرية (دراسة ميدانية) وقد أجريت الدراسة الميدانية على بعض الأسر المصرية التي تنتمي إلى مستويات اجتماعية واقتصادية متنوعة

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

في منطقتين عشوائيتين تنتميان إلى محافظة الجيزة من خلال سحب عينة غير عشوائية بلغ عددها ١٨٨ أسرة من الأسر في مناطق الدراسة المختارة وتم التعامل مع الأزواج أو الزوجات لجمع البيانات من أسر عينة الدراسة، ومن أهم النتائج:

يرتبط قرار الإنفاق في الأسرة في منطقتي الدراسة بالمستوى التعليمي للزوجين ويرتبط بصورة أساسية بالذكر، وكلما كان المستوى التعليمي للزوج مرتفع كان أكثر تحكماً في قرارات الاستهلاك داخل النسق الأسري (عوض، ص ٣٥)

وتقول الحالة (تعليم فوق جامعي - دكتور ٤٠ سنة)

(ارتفاع الأسعار أدى إلى رواج سوق السلع المضروبة)

وتكشف الدراسات التي رصدت أنماط استجابة أعضاء الطبقة الوسطى للأزمات الاقتصادية عن وجود اتجاه عام لدى الأعضاء لتخفيض استهلاكهم من حيث إلغاء كامل لبند استهلاكية كثيرة والتقليل من الأخرى بشكل تدريجي وهو ما أدى إلى انهيار مطلق في النمط الاستهلاكي للطبقة أثناء الأزمة وكانت السلع الثقافية هي الأكثر تأثراً في هذا الإطار. وبرغم وجود عددًا من التباينات في أنماط الاستجابة إلا أن هناك قواسم مشتركة بينها منها ما هو اقتصادي مثل (شراء بعض السلع بالأجل أو بأسلوب التقسيط، الاستخدام الزائد للقرض، الاعتماد على المدخرات والسحب المستمر منها، إعادة استخدام الهدر وما كان يتم الاستغناء عنه سابقاً، تأجيل شراء السلع الأقل ضرورة وإلحاحاً، بيع الأصول والممتلكات. تصحيح النمط الاستهلاكي وإعادة النظر فيه بل إعادة النظر في مجمل نمط الحياة بوجه عام. العمل لوقت إضافي أو البحث عن وظيفة جديدة، شراء المنتجات المحلية بدلاً من المستوردة، تفضيل التعامل مع المتاجر الصغيرة بدلاً من العملاقة التي تسبب الاغراء والاقبال على الشراء، المفاضلة بين البدائل المختلفة فمثلاً الطعام بدلاً من الملابس. وقد كانت لهذه الاستجابات أبعاداً وتداعيات اجتماعية وثقافية عديدة منها: أدى الشعور بالإحباط لعدم وجود وفرة مادية لدى الأسر إلى تدعيم القناعة بوجود العمل الجاد إبان الأزمات بشكل أكبر منه وقت الرخاء، تدعيم الرغبة في شراء القليل من كل شيء تحتاجه الأسرة وتأجيل شراء السلع التي يتوفر منها في المنزل بديل لها، الاقبال على الشراء أثناء فترات الأوكازيونات ومن ثم أصبح المستهلكون أكثر عقلانية ورشداً وربطاً بين قيمة السلعة واستخدامه.

(حسن، ٢٧٠: ٢٠١٧-٢٧٢). لجأ كثير من أبناء الطبقة إلى المقايضة في حين لجأ آخرون إلى الأنشطة الإجرامية لا سيما من أصيبوا باليأس والإحباط. وعليه ووفقاً لمقولات النظرية التفاعلية الرمزية فإن المجتمع لا يوجد خارج أنفسنا إنما يوجد في داخلنا؛ مما يجعلنا نستنتج أن هناك تأثيراً للأزمة الاقتصادية السلبية على المشاعر النفسية للأفراد الأسرة (الزوج - الزوجة - الأبناء).

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

نتائج الدراسة:

- تعتبر نتائج الدراسة عن دلالات نظرية جديرة بالملاحظة والاهتمام من أهمها:
- أثر الغلاء في الأسر المصرية فتسبب في انخفاض معيشة الأسرة وزيادة الأعباء المفروضة على الوالدين مما استلزم ضرورة ترشيد الإنفاق وترتيب الأولويات.
 - أدى الارتفاع المتواصل في أسعار المواد الغذائية والطاقة وغيرها إلى تغير كبير في أنماط الاستهلاك وندرة النفقات الشخصية بما يتناسب مع هذا الارتفاع.
 - تستهلك الأسر نوعيات محددة من الطعام مثل الأرز والمكرونه والبقوليات والخبز بشكل مستمر مع محاولة توفير الطعام بغض النظر عن نوعه أو جودته أو كميته.
 - انعكس تدني قدرة الأسر على إشباع مختلف احتياجاتها الأساسية في تنامي مشاعر الإحباط والذل وعد الأمان وخاصة عند الاعتماد على المساعدات على الآخرين وبالتالي الشعور بعدم الثقة في المستقبل.
 - هناك تأثيرات للأزمة الاقتصادية في الاستقرار الأسري وظهور المشكلات الأسرية وانخفاض درجة التواصل داخل الأسرة والعنف الأسري.
 - إن الخلافات المادية تحتل نصيب الأسد في الخلافات الزوجية مما يؤدي إلى الطلاق.
 - من أهم الآثار الاجتماعية للتضخم هي تعميقه لحدة التمايز الاجتماعي فهناك طبقات تزداد ثراء على ثرائها وهناك طبقات تزداد سوءا على سوء حالها
 - ترشيد الاستهلاك يهدف إلى رفع الوعي والفهم والمسؤولية لدى الأفراد في استخدام الأسلوب الأمثل في التعامل مع الموارد المتاحة.

توصيات الدراسة:

- إن العمل على تفعيل سياسة الرقابة على الأسعار فمن خلال هذه السياسة تثبت الأسعار عن طريق وضع حد أعلى لأسعار السلع والمواد الاستهلاكية الضرورية كونها في متناول الجميع بدلاً من احتكارها من فئة معينة (الرفاعي، ٢٠١٠).
- ١- تعزيز الدور الرقابي لوزارة الصناعة والتجارة على الأسواق من خلال تشجيع المنافسة العادلة وإنهاء الاحتكار بكافة أشكاله.
 - ٢- عقد الندوات والمحاضرات للتوعية بثقافة الترشيد ومخاطر إهدار الطعام.
 - ٣- الإشراف الميداني التعاوني المسند بقيادة المجتمع من خلال الغرف التجارية العامة -هيئة المواصفات -جمعية حماية المستهلك.
 - ٤- دور المدارس والجامعات في نشر التوعية بموضوعات الثقافة الاستهلاكية.

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة
ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

-
- ٥- تحسين الوضع المعيشي للطبقة العاملة وحماية الفئات الأكثر تضرراً.
٦- توفير الدعم العام لتعويض الفئات الهشة والفقيرة في إطار سياسة شاملة للتغطية الاجتماعية.
٧- وجود حزمة من برامج الحماية الاجتماعية من أجل الحفاظ على الطبقة المتوسطة التي تعتبر
رمانة ميزان المجتمع، فالحفاظ عليها هو الأساس لحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره وصمام أمان له.

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة
ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

المراجع:

المراجع العربية:

١. أحمد حسين حسن، الطبقة الوسطى في المجتمع، قراءة نقدية في الأعمال الفكرية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٧.
٢. أمال عبد الرحيم، اتجاهات الطالبة الجامعية السعودية نحو ثقافة ترشيد الاستهلاك، قسم الدراسات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٢.
٣. انتصار مسعود، دور الأسرة في نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك عند الأزمات، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي العدد ٤٥، أغسطس، ٢٠١٩.
٤. أورليش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، ترجمة علا عادل وآخرون، المركز القومي للترجمة، مصر، ٢٠٠٧.
٥. جمال محمد حماد، التضخم وآثاره الاجتماعية، دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية، حوليات كلية الآداب، المجلد ٤٢، أكتوبر ديسمبر ٢٠١٤.
٦. خالد أبو دوح، تقرير المخاطر العالمية، المعرفة من أجل دعم السياسات واتخاذ القرار، أوراق السياسات الأمنية، مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٢٣.
٧. رانيا الشيخ، التضخم _ أسبابه - آثاره - سبل معالجته، صندوق النقد العربي، العدد ١٨، ٢٠٢١.
٨. رجب على العويس، غلاء الأسعار وتراكماتها في سلة المواطن الفارغة، الوطن، الأربعاء ١٣-مارس-٢٠٢٣.
٩. رمضان رزق بدوي، أسباب ارتفاع الأسعار وطرق معالجتها من منظور الفقه الإسلامي، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الإسكندرية، المجلد السادس، العدد الثاني والثلاثين، ٢٠١٦.
١٠. صبحي عسيلة، كيف يرى المصريون مستقبل الأوضاع في مصر، الأهرام السبت، ٢٥ مارس، ٢٠٢٣.
١١. طلعت إبراهيم لطف، النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩.
١٢. عبد الله بن ربيعان، الطبقة الوسطى دينامو النمو المهديد بالتوقف بسبب الغلاء، مجلة الدبلوماسي، ٦٦٤، ٢٠١٣.
١٣. عبد الهادي الرفاعي، سالي عدنان محمد، دراسة أثر التضخم في مستويات معيشة الأسرة السورية خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠، مجلة جامعة للبحوث والدراسات العلمية، ٢٠١٠.
١٤. عذبي سلمان عبد العزيز، محمد عبد الوهاب وآخرون، الإطار النظري والتحليلي للتضخم في الكويت، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل.

التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة
ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة)

١٥. عطية أشرف لاتجاهات التضخمية وانعكاساتها على مستوى المعيشة في مصر،
معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٠.
١٦. عنان محمد على، ملامح تغير علاقات الحياة اليومية، دراسة ميدانية لبعض أحياء
القاهرة التاريخية، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٣٩، ديسمبر ٢٠١٨.
١٧. قمان عمر، سعدي بن شهرة، إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي
والفكر الإسلامي، الأزمة الاقتصادية العالمية أنموذجًا، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مجلة شعاع
للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، مارس ٢٠١٩.
١٨. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء مبادرة كلام في الاقتصاد
"التضخم، فبراير ٢٠٢٣.
١٩. سهير صفوت عبد الجيد، الخلافات الزوجية من منظور نظرية التبادل الاجتماعي
لبينتر بلاو (دراسة ميدانية على المتزوجين بمحافظة القاهرة)، مجلة البحث العلمي في
الآداب، العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الواحد والعشرون، الجزء السادس، يوليو
٢٠٢٠.
٢٠. محمد على سلامة، الغلاء وتأثيره على المجتمع، دراسة ميدانية على محافظة
سوهاج، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مج ١٩، ع ١٤،
٢٠٠٥، الوفد، العدد ١١٣٦٧ السنة السابعة والثلاثون، تحقيقات الثلاثاء ١١ يوليو ٢٠٢٣،
ص ٧.
٢١. أسماء إدريس، ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر من الانهيار إلى البناء، تقديم
مصطفى الفقى، دار المعارف، الإسكندرية ٢٠١٩.

المراجع الأجنبية:

1. Abdullahil Baki, Impact of Price Hike in Bangladesh ,https://www.academia.edu/13441121/Impact_of_Price_Hike_inBangladesh,2022
2. Allianz Risk Barometer, Identifying the major business risks for 2023copyright © 2023 Allianz Global Corporate & Specialty SE. All rights reserved,.
3. The Global Risk , Report 2023 18th Edition INSIGHT REPORT-
4. ,In partnership with Marsh McLennan and Zurich Insurance Group, January 2023
5. The impact of financial crisis,: Causes and Consequences The Lowy Institute for International Policy* 2009

6. -Republic of Yemen Ministry of Planning and International Cooperation Economic Studies and Forecasting Sector Food Price Developments Analysis in Yemen and the Associated Socio-Economic Impact.March2022
7. Adella Campbell, Lisa Reid, Kayann Ford, Binol Balachandar, Fitzroy Henry,Beyond Covid-19: Impact of Inflation on Jamaican Households, Journal of Community Medicine & Public Health, 12 December, 2022
9. -Justin Damien Guénette, Philip Kenworthy, and Collette Wheeler,Implications of the War in Ukraine for the Global Economy, world Bank, EQUITABLE GROWTH, FINANCE, AND INSTITUTIONS ,Note 3 APRIL 2022
- 10.-yasodha Moheshi Rohanachandra ,Economic recession,The effects on children and adolescents. , Sri Lanka Journal of Child Health 51 (3):338 ,September 2022,